ترشيح الغضبان لمنصب الأمين العام لمنظمة أوبك

□ بغداد /المدى

قدمت الحكومة مرشحا لمنصب الأمين العام لأوبك لينافس مرشح المملكة العربية السعودية أكبر منتج في المنظمة.

وذكر مسؤول لوكالة رويترز أن بغداد رشحت ثامر الغضبان ليخلف عبد الله البدري الذي تنتهي فترته نهاية العالم الحالي في منصب الأمين العام.والغضبان هو رئيس هيئة مستشاري رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي. وتولى في السابق منصب وزير النفط في حكومة إياد علاوي.وكانت السعودية قد رشحت في كانون الثاني/ يناير مندوبها في أوبك ماجد المنيف للمنصب، فيما قالت إيران إنها قد تقدم مرشحا لخلافة البدري، تجدر الإشارة إلى أن الأمين العام هو الممثل الرئيسي لأوبك في المحافل الدولية ويساعد في رسم سياسة الإنتاج في المنظمة ويتولى إدارة أمانة أوبك في مقرها في فيينا.

وستبحث أوبك التي تضم في عضويتها ١٢ دولة أمر المرشحين خلال اجتماعها في حزيران/ يونيو القادم.

وكان مندوبون في أوبك قد قالوا إن المنظمة قد تطلب من البدري الاستمرار في المنصب لفترة ثالثة في سابقة ستكون الأولى من نوعها في حال فشلها في التوصل إلى اتفاق على خليفة له.

أكدوا انه خطوة في الاتجاه الصحيح

خبراء لـ (المدى) : تقرير الشفافية في الصناعات النفطية تشوبه هفوات

□ بغداد / احمد عبد ربه

تقرير الشفافية يغفل صادرات نفطية الى بعض البلدان

كشف متخصصون في المجال النفطي عن نقاط الضعف الموجودة في تقرير العراق المقدم إلى منظمة الشفافية الدولية للصناعات الاستخراجية بشأن التعاقدات النفطية في البلد ومدى تطابقها مع معايير الشفافية الدولية.

وأكدوا في أحاديث لـ (المدى) أن التقرير المذكور لا يخلو من الهفوات ، مشيرين في الوقت نفسه إلى انه يعد خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح.وقال الخبير النفطي حمزة الجواهري لـ(المدى): إن تقرير العراق كان قريبا من معايير المنظمة، مشيراً إلى وجود بعض نقاط الضعف التي لم تؤخذ بنظر الاعتبار في صياغة التقرير النهائية، ومنها كميات النفط التي كانت تصرف للمشتقات في المصافي داخل البلد التي تمثل كمية كبيرة جداً تقدر بـ٦٠٠ ألف برميل يومياً ما يعادل إنتاج دولتين من أوبك، بالإضافة إلى وجود كميات في إقليم كردستان هي الأخرى لم يشر إليها التقرير.

وأضاف الجواهري : هنالك صادرات نفطية إلى الأردن بأسعار خاصة أغفلها التقرير، مبيناً غياب التوضيح الكامل عن طبيعة التعاقدات والتصدير وظروف تسويقه إلى الأردن .

وتابع: لم يؤشر التقرير قيمة المدفوعات للدولة نتيجة عدم تقديم المعلومات من قبل البنك الاحتياطي الأميركي إلى صندوق تنمية العراق المغذي الرئيسي للأموال الى البنك المركزي العراقي. وبين الجواهري أن البيانات التي اعتمد عليها التقرير تمتاز بنظام محاسبي متخلف جدا لا يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية.

وأشار الى ان مشاركة المجتمع المدني أثناء كتابة التقرير كانت مشاركة رمزية، مبيناً انه تم استدعاؤهم خلال اجتماع واحد وعرض عليهم التقرير بشكل سريع دون مشاركة فعلية في المناقشات ، في حين أن اصل المبادرة يحتم مشاركة فاعلة لمنظمات المجتمع المدني .وبين أن الآلية الفنية المتبعة لحساب كميات وأحجام النفوط المنتجة من الشركات تحتم حصول فوارق او نسب خطأ معينة ، في حين أن التقرير اخرج نتائج مطابقة الى حد البرميل الواحد ما يثير شكوكا حول مصداقية هذه الأرقام.من جانبها، اعتبرت عضو مجلس أصحاب المصلحة في المبادرة ابتسام الشمري طلب الحكومة من المنظمة الانضمام إليها هو دليل على الشفافية الموجودة في الصناعات النفطية بالبلد.

وقالت الشمري لـ (المدى): إن هذا التقرير هو الاول من نوعه عن الشفافية بالبلد، مشيرة إلى أن النظام السابق لم يفاتح المنظمة بهذا الشأن .

وأضافت الشمري: شكلت لجنة في الوقت الحاضر تأخذ بنظر الاعتبار الملاحظات المطروحة حول التقرير السابق وعدم تكرارها في التقارير القادمة.

ولفت إلى أن تصدير النفط إلى الأردن بأسعار شبه مجانية لم تأخذ بنظر الاعتبار التقرير السابق لأنها لم تكن ضمن مطالب المبادرة الدولية .إلى ذلك قال عضو مجلس أصحاب المصلحة بالمبادرة سعيد ياسين موسى لـ (المدى):إن هذا التقرير يعد الأول في تاريخ العراق الذي يهتم برصد العائدات من المبالغ المتأتية من العائدات النفطية، مبينا انه نوع من انواع الحكم الرشيد كونه ينادي بمشاركة المجتمع المدني والشركات، الحكومة في إعداد هذا التقرير.وأضاف موسى : كون هذا التقرير الأول فلابد أن تشوبه بعض نقاط الضعف ومنها تسويق النفط بالداخل وحساب مرتجعاتها بالإضافة الى نوع التصفية وكيفية حساب المرتجعات الكاملة من حيث إعادة الحقن بالآبار او خلطه بالنفط الخام . وتابع موسى: لم يشمل التقرير بعض المنتجات بالداخل التي تبلغ ٦٠٠ ألف برميل، وهذه تذهب الى المصافي العراقية، مبيناً أن واردات النفط المسوق بالداخل تحتسب لوزارة النفط . ودعا مجلس النواب إلى الإسراع بإقرار قانون النفط والغاز وتأسيس الإطار التنظيمي لشركة النفط الوطنية من اجل تقوية أداء القطاع النفطي واعتماد إستراتيجيات واضحة لإدارة الموارد النفطية في البلد. وانضم العراق في عام ٢٠١٠ إلى "مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية" الدولية التي تضع معايير عالمية للشفافية في ما يخص الصناعات الاستخراجية.

ويتعين على الشركات الإفصاح عن الضرائب ورسوم الامتياز التي تدفعها إلى الحكومات مع مطالبة الحكومات بتقديم ما يثبت تسلمها هذه المدفوعات.ويرى بعض الخبراء ضرورة توسيع مبدأ الشفافية الدولية في التعاملات النفطية العراقية الخارجية، من خلال تدقيق الأرقام للكميات المصدرة للنفط والأموال المصدرة والمنتجة للنفط، مشيرين إلى أن أغلب الدول العالم التي تمتلك صناعات استخراجية أصبحت جزءاً من المنظمة العالمية لشفافية الصناعات الاستخراجية .

ويذكر أن منظمة الشفافية الدولية كانت قد أصدرت تقريرها السنوي عن مؤشر الفساد في العالم، الذي يغطي ١٨٠ دولة في العالم وفقاً لمقياس تصاعدي يتدرج من الصفر إلى ١٠ درجات، وأن منظمة الشفافية تنشر كل سنة ومنذ عام ١٩٩٥ مؤشراً للفساد بناءً على تصنيف ١٨٠ دولة في العالم وفقا لتحليل مجموعة دولية من والخبراء والمتخصصين.

ويشار إلى أن تقرير المنظمة قد بين أن ٤ دول عربية تسودها نزاعات مسلحة واضطرابات داخلية احتلت مراتب متدنية جداً وهي اليمن (١٥٤) والعراق (١٧٦) والسودان (١٧٦ مكرر) والصومال (١٨٠) التي جاءت في المرتبة الأخيرة، وعلى صعيد البلدان الإسلامية احتلت أفغانستان ثاني أكثر المراكز سوءاً (١٧٩) تليها إيران (١٦٨).

محافظة بغداد: البنى التحتية من أولويات الموازنة

□ بغداد / متابعة المدى

بينت محافظة بغداد أن قطاعات البنى التحتية في العاصمة ستكون لها الأولوية في موازنة عام ٢٠١٢، مبينة أن المحافظة ستزيد من أعداد مشاريع البنى التحتية بعد زيادة موازنتها العامة هذا العام.وقال النائب الأول لمحافظ بغداد محمد الشمري بحسب(آكانيوز) إن "المحافظة ستركز في موازنة العام الحالي على مشاريع البنى التحتية في العاصمة وأطرافها"، مبينا أن "الأيام المقبلة ستشهد إعلان أربعة مشاريع للمجاري في أربع وحدات إدارية هي ناحية الوحدة والنهروان واليوسفية وسبع البور".وأضاف الشمري :هناك عدة مشاريع للمياه الصالحة للشرب ستنفذ في مناطق متفرقة من بغداد، إضافة إلى إحياء المشروع الفرنسي من خلال إيصال المياه من نهر دجلة إلى منطقة النهروان التي تضررت بفعل إيقاف نهر ديالى من تجهيز المناطق الزراعية".

وتابع أن "قطاع السكن سيكون من ضمن القطاعات التي ستولي المحافظة لها الاهتمام الكبير من خلال تخصيص مبالغ مالية إضافية لهذا القطاع إلى جانب زيادة المبالغ المخصصة لتأهيل شبكات الكهرباء في وسط وأطراف العاصمة وزيادة المبالغ المخصصة لتجهيز مولدات إلى المناطق السكنية. و حصلت المحافظة على مبلغ تريليون و٦٠٠ مليار دينار ضمن موازنة العام الحالي بعد مطالبتها وزارة المالية بزيادة مخصصاتها.

وتحتاج المدينة إلى الأموال لبناء اقتصادها المتضرر بفعل سنوات من الحروب والعقوبات وأعمال العنف، وتعد المشاريع السكنية على رأس مطالب المواطنين.

وأطلق مجلس محافظة بغداد في الآونة الأخيرة، عددا من المشاريع الاستثمارية ومنها مشروع بسمايه السكني بمليون وحدة سكنية ومشروع في أبي غريب يشمل ٥٠ ألف وحدة سكنية ومشروع ٨ آلاف وحدة سكنية في التاجي وغيرها.

الصوري : نرجح ارتفاع مؤشر التضخم في حال توزيع عائدات النفط

□ بغداد /المدى

قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري إن مؤشر التضخم قد يرتفع إذا عمدت الحكومة الى توزيع مبالغ من عائدات النفط على المواطنين بشكل مباشر. واضاف الصوري لـ (راديو سوا) أن هذه الخطوة ستؤدي إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى اعتماد السوق على المنتجات المستوردة نظرا لغياب الإنتاج المحلي.

في الوقت نفسه أنتقد الصوري بحسب (البغدادية نيوز) :عدم تقديم حسابات ختامية دقيقة توضح القاعدة المالية التي يمتلكها العراق، فالمعلومات المتوفرة تقتصر فقط على الاحتياطي في البنك المركزي وهو بحدود ٦٠ مليار دولار، لكن ينبغي أن تكشف الحكومة عن الفائض من السنوات السابقة والآلية التي يستخدم بها لسد العجز في السنة الحالية أو المقبلة، فموازنة هذا العام تم تخصيصها بعجز كبير بالمقارنة مع الموازنات العالمية حيث بلغ العجز ١٤ مليار دولار مما يعني ١٤ بالمئة.

وبين الصوري"أن الواردات النفطية في عام ٢٠١١ بلغت ٨٣ مليار دولار والموازنة العامة وقتها لم تتجاوز ٨٢ مليار دولار مما يعني أن الموارد النفطية وحدها كان الفائض منها مليار دولار، إضافة الى أن الموازنة الاستثمارية لم تنفذ بالكامل وهناك مصادر تتحدث عن أن ١٥٪ تم تنفيذها مما يعني وجود فائض كبير جداً في الموازنة الاستثمارية وإذا فرضنا أن ٥٠٪ من الموازنة الاستثمارية تطبق سيكون الفائض عشر مليارات من الدولار، إضافة لفوائض المواد الموجودة عن الرسوم والضرائب والموارد الأخرى التي ستأخذها الحكومة فهناك فائض كبير جداً في موازنة ٢٠١١ فلماذا يتم تنفيذ موازنة ٢٠١٢ بعجز رغم أن الأموال التي فاضت من ٢٠١١.

وأشار الصوري إلى أن المدة من ٢٠٠٣ ولغاية الآن شهدت صرف ٦٠٠ مليار دولار ولا توجد أي علاقة أو مجال للمقارنة بين المبالغ المصروفة والنتائج التي تم التوصل إليها، معتبراً أن: "جزءا كبيرا من الأموال يذهب للفساد المالي والإداري، بينما الجزء الآخر يساء التصرف به ولغاية الآن توجد أموال لم تحص في الميزانيات الختامية ولم يتم الكشف عنها والآن الحديث يدور انه هناك سبع مليارات دولار لم تخصص ضمن الموازنة لكنها أنفقت من قبل الحكومة".وكان البدري قد بدأ عمله في هذا المنصب في عام ٢٠٠٧، بعد ثلاث سنوات من الخلاف حول المرشحين.

برلماني يطالب بتخصيص حصة من الضرائب لإعمار الأماكن الدينية

□ بغداد /المدى

طالب عضو مجلس النواب صادق اللبان الحكومة بتخصيص نسبة من الضرائب التي تستحصلها من "المحافظات المقدسة" لاعمار الأخيرة، مبيناً أن تخصيصات الموازنة العامة لهذه المحافظات والمدن لا تسد حاجتها العمرانية والخدمية.

وقال صادق اللبان لـ"شفق نيوز"، إن "الحكومة تدرك حجم الإيرادات الكبيرة التي تأتي عن طريق السياحة الدينية وعليها أن تخصص نسبة من إيرادات الضرائب التي تستحصلها من المحافظات والمدن المقدسة لاعمارها".

وأضاف اللبان : طالبنا مجلس النواب بزيادة التخصيصات المالية في موازنة ٢٠١٢ للمدن المقدسة لما لها من أهمية سياحية واقتصادية".وبين اللبان وهو نائب في دولة القانون أن "الميزانية التي رصدت للمحافظات والمدن المقدسة لا تسد حاجاتها العمرانية والخدمية، وهي اليوم تعكس وجه العراق السياحي، والاهتمام الحكومي او عدمه، سيعكس من خلال هذه المناطق تطور العراق او تخلفه امام السائح الاجنبي".

وكان محافظ كربلاء آمال الدين الهر أوضح، في وقت سابق، ان المبلغ الذي خصص للمحافظة ضمن موازنة العام ٢٠١٢ البالغة ١٩١ مليار دينار غير كاف لسد جزء بسيط من احتياجات المحافظة في مجالات الخدمات التي تشمل إقامة جسور ومجسرات وفتح طرق جديدة، فضلا عن النقص في قطاع الصحة والكهرباء والتعليم وغيرها.

وتعد السياحة الدينية في العراق ذات أهمية اقتصادية قصوى لما تتميز به من إيرادات مالية كبيرة، والعراق يعد من البلدان السياحية المهمة ذات الطابع الديني لوجود "المراقد والعتبات المقدسة".وتشهد مدن كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء وفود ملايين الزوار في ذروة الاحتفاء بالمناسبات الدينية بينهم زوار أجانب من دول مختلفة في العالم وبخاصة من دول الجوار.

الاقتصادية النيابية : نسعى إلى دعم المنشآت الصناعة

□ بغداد /المدى

أكدت اللجنة الاقتصادية سعيها إلى تصحيح خطأ عدم إعادة منشآت وزارة الصناعة التي نهبت بعد دخول القوات الأميركية العام ٢٠٠٣.

وقالت عضو اللجنة الاقتصادية ناهده الدايني لـ(البغدادية نيوز): أن" من الأخطاء التي وقعت بها الحكومات بعد ٢٠٠٣ هي عدم دعم القطاع الخاص وعدم إعادة منشآت وزارة الصناعة التي كانت تستوعب آلاف الخريجين والعاطلين".

وأضافت الدايني: أن"مجلس النواب لن يوافق على أية خطة لتصفية منشآت وزارة الصناعة بل على العكس نحن ماضون في تخصيص مبالغ مالية كبيرة للوزارة لإعادة تأهيل المصانع الكبيرة والمنتجة".

وتابعت : أننا نحاول أن"تكون لوزارة الصناعة أهمية كما كان قبل ٢٠٠٣ حتى تستوعب الكم الهائل من العاطلين، مؤكدة أن العراق من دون صناعة وزراعة لن تكون له أهمية على اعتبار أن النفط مورد قد ينضب في يوم من الأيام".

ويذكر أن اغلب شركات وزارة الصناعة تعتمد على التمويل الذاتي بعد قرار أصدره الحاكم المدني بول برايمر.

ولم يتوقف الأمر على مؤسسات وزارة الصناعة بل تعدى ذلك الى مؤسسات الزراعة والتجارة التي تضم اكبر عدد من المنتسبين بعد وزارة الدفاع ، وبرغم أن عملية تقليص النشاط الحكومي قد بدأت قبل ٢٠٠٣ من خلال بيع المنشآت الحكومية الى القطاع الخاص او المشاركة في نشاطه كما هو الحال في مؤسسات القطاع المختلط ..وكانت أنباء من داخل الشركة العامة للمواد الإنشائية تفيد بتوجه وزارة التجارة بحل هذه الشركة وطرحها على الاستثمار بسبب عدم قدرة الشركة على تسديد نفقاتها لعدم رفدها بمستلزمات تسويق المنتجات التي تسعى إلى تسويقها.

انتقادات لإجراءات منح سمات الدخول لتجار إيرانيين

□ بغداد /المدى

انتقدت غرفة تجارة إيران الإجراءات التي يتبعها الجانب العراقي أثناء منحه تأشيرات دخول التجار الإيرانيين الى العراق، وقالت إنه يتعين تهيئة البيئة الاستثمارية الجيدة لدخول الشركات الإيرانية الى العراق.

وقال مستشار رئيس غرفة تجارة إيران صلاح زنكنة عقب اجتماعه بأعضاء غرفة تجارة بغداد إن "مشكلة التأشيرات مازالت بين البلدين معقدة خصوصا للقطاع التجاري"، واصفاً إجراءات الجانب العراقي بغير المرنة وإنها "تحتاج إلى تغيير في أسلوب التعامل مع القطاع التجاري".

وأضاف زنكنة أن الشركة الإيرانية في الوقت الحاضر إذا أرادت ان تستثمر في العراق فإنها تحتاج الى وجود بيئة استثمارية جاذبة، لافتاً الى ضرورة أن تكون القوانين والقواعد ابسط، وان يشرف صاحب المال على مشروعه.

بدوره قال عضو الهيئة الاستشارية في اتحاد الغرف التجارية أحمد الكناني لـ(آكانيوز) إن "إيران في الوقت الحاضر تعاني من عقوبات دولية وعلى الجميع الالتزام بها، مبيناً ان العراق قدم طلبا إلى الأمم المتحدة باستثنائه من هذه العقوبات باعتبار له حدود كبيرة مع إيران، إضافة إلى أن العراق يحتاج إلى استيراد مواد كبيرة من المواد الغذائية والصناعية من إيران، وذلك لقلة الصناعات في البلد.

وأضاف الكناني أن "الجانب الإيراني يعتمد في كثير من صادراته على العراق، مشيراً إلى انه لا يريد أن يخسر السوق العراقي لكنها في نفس الوقت متلكئة في تنفيذ بعض الفقرات حول واقع التجارة".

وبيّن الكناني أن "حزمة التبادل التجاري بين العراق وإيران وصلت إلى ٨ مليارات دولار خلال العام الماضي".

وقال إن "إيران اليوم تضررت في السوق العراقي بعد نزول المنتج التركي والسعودي بسبب عدم مصداقيتها مع التاجر العراقي ومع المواطن العراقي وعدم مطابقة منتجاتها مع التقييس والسيطرة النوعية وبدأت تفقد منتجاتها من السوق العراقية.